مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (٣) الجزء (٣) السنة (2024) ،(٢٥٩-٢٧٨) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)

https://bjhs.journals.ekb.eg

(محور العلوم القانونية)

مؤشرات قياس النمو والتنمية الإقتصادية

محمد على محمد العمامى

قسم الاقتصاد والمالية العامة – كليه الحقوق – جامعه بنها

ملخص البحث:

يعد كل من النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من المصطلحات المرتبطة مع بعضها البعض، وعادة ما يتم استخدامهم بجانب بعضهم، ولكن في الوقت نفسه نلاحظ أن مفهوم النمو يختلف بصورة واضحة عن التنمية المستدامة ولكن يعتمد كل منهما على الأخر، فهم الصلة وثيقة مع بعضهم البعض، كما أنه من الجدير ذكره أيضًا أن النمو والتنمية المستدامة يعتبروا من الدراسات المهمة والضرورية بالعصر الحديث، ويمثل كل منهما جانب أساسي وهام خصوصا مع التعرض لمنهجيات قياسهم ومؤشراتهم.

على الرغم من أن مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة على صلة وثيقة مع بعضهم البعض ولكن هناك بعض الاختلافات التي تميز كل منهما عن الأخر، فالنمو يعتبر تغيير في مختلف الجوانب المادية للفرد وتغيير أيضًا بالجوانب المادية للمجتمع كله، في حين نلاحظ أن التنمية عبارة عن تغييرات كثيرة وبشكل تدريجي لكل من الفرد والمجتمع.

اما التنمية الاقتصادية تلك العملية التي يتم من خلالها تحويل الاقتصادات الوطنية البسيطة منخفضة الدخل، إلى اقتصادات صناعية حديثة، وتتضمن تحسينات نوعية وكمية في اقتصاد البلد تُعتبر التغيير الكمّي والنوعي في الاقتصاد وتعني تحسين نوعية الحياة، ومستويات المعيشة، مثل: مقاييس معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط العمر، والرعاية الصحية. تشمل العمليات والسياسات التي من خلالها يحسّن البلد الرفاهية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للشعب. متعددة الأبعاد في طبيعتها؛ لأنها تركز على الدخل وتحسين مستويات معيشة الناس. تأتي بعد النمو الاقتصادي، فهي تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي. تشير إلى زيادة الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية ، والتنمية المستدامة ، مؤشرات قياس النمو.

Abstract

Growth, economic development, and sustainable development are related terms, and they are usually used alongside each other. Still, at the same time, we note that the concept of growth is different from sustainable development, but they depend on each other. They are closely related to each other. It is also worth mentioning that growth and sustainable development are considered important and necessary studies in the modern era, and each of them represents a fundamental aspect, especially with exposure to their measurement methodologies and indicators.

Although the terms growth, economic development, and sustainable development are closely related to each other, some differences distinguish each from the other. Growth is considered a change in the various material aspects of the individual and also a change in the material aspects of society as a whole, while we note that development is changing—many and gradually for both the individual and society.

Economic development is the process through which simple, low-income national economies are transformed into modern industrial economies, and includes qualitative and quantitative improvements in the country's economy. It is considered a quantitative and qualitative change in the economy and means improving the quality of life and living standards, such as measures of literacy, average Age, and health care. It includes the processes and policies through which a country improves the social, economic, and political well-being of the people. Multidimensional in nature; Because it focuses on income and improving people's living standards. It comes after economic growth, as it is a positive effect of economic growth. Indicates increased productivity.

المقدمة:

تعتبر دراسة مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة من أهم الأدوات التي تقيم أداء الأسواق خلال فترة زمنية معينة، فهي عبارة عن إحصائيات وتقارير حكومية تصدر من داخل جهات رسمية في الدول، وتقوم برصد قياسات دقيقة حول أداء تنمية الأسواق.

وبالتالي فإن مؤشرات النمو التنمية الاقتصادية تلعب دوراً استراتيجياً مهماً وثقيلاً في تحريك سياسة الدولة نحو إعداد خطط ودراسات استراتيجية معينة.

المؤشرات تعني التقارير والإحصائيات والبيانات الاقتصادية التي تُصدر بشكل دوري من قِبل الحكومة بهدف قياس أداء القطاعات الاقتصادية داخل الدولة، إذ يتم خلال هذه المؤشرات تحليل وقياس النمو الاقتصادي لبلد ما، وبالتالي يتم معرفة قوة وضعف الاقتصاد الكلي للدولة. (الإمام، محمد محمود، ١٩٩٠، ٥٧)

تصدر مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية حسب توجهات ورغبات الحكومة، وليس لها نوع أو شكل محدد، حيث نجد أن دول تقوم بالإعلان عنها بشكلٍ دوري، في حين أن دول أخرى لا تفعل ذلك، وفي حالة كان صدورها دوري هناك دول تصدرها بشكلٍ أسبوعي، ودول أخرى بصورة شهرية وربع سنوية، أو سنوية.

وهناك دول كثيرة تجعل تلك التقارير والاحصائيات متاحة لأي شخص يريد الاطلاع عليها، وهناك دول تعتبرها معلومات خاصة.

والنمو الاقتصادي هنا قصد به العملية الإدارية المالية الحقيقية، التي يتم من خلالها زيادة الدخل، ولكن بشرط وجود زيادة تراكمية حقيقية، ومن أجل تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة يتوجب وجود شرطين أساسين، وهو استمرار تلك العملية الإدارة لفترة زمنية كبيرة، وأن تكون نسبتها أكبر من معدل النمو السكاني.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث أو الدراسة في إمكانية الوصول إلى مؤشرات واضحة يتم من خلالها تقييم أداء الأسواق خلال فترة معينة ودور هذه المؤشرات في تحديد مستوى واضح في تحقيق نمو إقتصادي

فعال وتنمية إقتصادية واضحة المعالم وبأرقام فعلية تساهم في الرفع من المستوى الاقتصادي للدول. حيث تكون هذه المؤشرات على شكل تقارير وإحصائيات وبيانات إقتصادية تصدر بشكل دوري من قبل الجهات المختصة بالدولة بهدف قياس أداء القطاعات الحكومية.

منهج البحث:

يستند البحث على "المنهج الاستقرائي" إذا يقوم بملاحظة الأوضاع الاقتصادية والمؤشرات والإحصائيات والبيانات الصادرة عن الدول في تحديد نسبة النمو والتنمية الاقتصادية. وقد استند الباحث في هذه الدراسة على هذا المنهج لملاحظة وتحليل هذه البيانات والإحصائيات ومحاولة وضعها بشكل يتوافق مع الفكرة العامة للبحث للوصول لأفضل النتائج.

أهمية البحث:

يهدف البحث إلى تطبيق أهم المؤشرات والبيانات والإحصائيات الاقتصادية وتطبيقها على القطاعات الاقتصادية والإستفادة منها والرجوع إليها واعتبارها مصدراً مهماً لمعرفة مستوى النمو الاقتصادي، وباعتبار أن النمو الاقتصادي هنا قصد به العملية الإدارية والمالية الحقيقية التي يتم من خلالها زيادة الدخل بحيث يكون هناك وجود زيادة تراكمية حقيقية.

وبناء على ما تقدم سوف نتناول هذا البحث وفقاً للمباحث التالية وبشكل مختصر.

- المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: المؤشرات الاجتماعية لقياس النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:

المؤشرات الاقتصادية لقياس النمو والتنمية الاقتصادية

إن موضوع مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية كان و لا يزال يحظى بالكثير من الاهتمام في كل دول العالم وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا، وأصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة يشكل جوهر النماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، وفي الأصل دراسة موضوع مؤشرات النمو الاقتصادي تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.(السريتي، محمد وآخرون، ٢٠٠٧، ٣٠٢)

تهدف أي دولة من خلال تبنيها للسياسات الاقتصادية، مالية كانت أو نقدية، إلى تحقيق نمو اقتصادي والمتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه كما أن هذا النمو يتحقق نتيجة جهود ومبادرات مجموع الأعوان الاقتصاديين من أجل خلق قيمة مضافة، بمعنى القيام بإنتاج القيمة غير المستهلكة من طرف هؤلاء الأعوان.(Biacabe, Jean Lucas, 1998, 20)

ويري الباحث أن هذه القيمة المضافة تمثل الفرق بين رقم الأعمال والاستهلاك الوسيط. يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا على حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

ويري الباحث ان تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج.

يعتبر مشكل مصادر النمو طرحا جديدا (منذ الثمانينات) بظهور نظريات النمو الداخلي théorie de la croissance endogène (Romer, Lucas …)، والتخلي عن النظريات القديمة المفسرة للنمو الاقتصادي. فقد اعتمد هؤلاء المفكرين على مجموعة من المتغيرات ك: تراكم المعارف (Romer) الهياكل القاعدية، (Barro) العمومية الرأس المال البشري (Lucas) إضافة إلى نفقات البحث.

كما يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية و الذي يعكس صورة اقتصاد أي بلد، إلى جانب مجموعة أخرى من المؤشرات لا تقل أهمية عنه، فمن خلال هذه الأخيرة تقوم الحكومات أو صانعي القرار على تبني سياسات اقتصادية معينة من أجل مواجهة المشكلات الاقتصادية

الكلية التي يواجهها مثل محاولة الحكومة مواجهة مشكلة البطالة والركود والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات وغيرها، وبالطبع فإن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية سواء كانت السياسة المالية (التي تتضمن استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب والإعانات) أو السياسة النقدية (التي تتضمن استخدام أسعار الفائدة والعرض النقدي والائتمان وسعر الخصم) أو السياسة التجارية (التي تتضمن الرسوم الجمركية والقيود الكمية وسعر الصرف)، لا يمكن أن يتم بفعالية إلا إذا استند إلى فهم دقيق لطبيعة الظواهر الاقتصادية الكلية وتشابك العلاقات التي تربط بين متغيرا وبالتالي فإنه لا غنى عن دراسة النظرية الاقتصادية. الكلية قبل وضع سياسة اقتصادية ناجحة.(ناصف، إيمان عطية، ٢٠٠٨، ١٢)

لقد كان الاقتصاديون الأوائل، اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية، أمثال كيناي وريكاردو وجان باتيست ساي وغيرهم، يهتمون بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كتداول الدخل الوطني في المجتمع وتطور مجتمعات الرأسمالية واتجاهها نحو الركود والتوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك، حيث يعتبر قانون المنافذ الذي جاء به جون باتيست ساي دليلا قاطعا .على اهتمام هذه المدرسة بالكميات الكلية. (صخري، عمر، ٢٠٠٥)

كما أن كينز ركز على ضرورة الاهتمام بالتحليل الكلي وذلك حتى تتضح للحكومات معالم السياسة المالية. والنقدية التي يجب إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أثبت خطأ التعميم من التوازن الجزئي إلى التوازن الكلي. (العدلي، أحمد محمد، ٢٠٠٦، ١٠)

ولعل أهم ما جاء به كينز من خلال كتابه " النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود" هو مفهوم الطلب الفعال وقدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي، والدور الكبير الذي يلعبه هذا الطلب (الإنفاق) في تحديد الدخل الوطني، أي أننا نستطيع القول إن من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير على النمو الاقتصادي هي مكونات الطلب الفعال والمتمثلة في: الاستهلاك العائلي، الاستثمار الخاص، الإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (صافي الصادرات).

وعليه كان يجب التعرض للمؤشرات الاقتصادية للنمو والتنمية الاقتصادية للوقوف على اهم تلك المؤشرات على النحو الاتي:

مؤشر معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي بسعر السوق: الناتج المحلي الإجمالي يعد بطاقة قياس الأداء الاقتصادي، فهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة باعتباره أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة. وفي مصر، تقوم وزارة التخطيط والمراقبة والإصلاح الإداري باحتساب

ونشر قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفصلية والسنوية. وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمصر نموًا مطردًا إلى ٣٠٠ مليار دولار، مقابل ٥ مليارات دولار في عام ١٩٦٥. (ناصف، إيمان عطية)

وهناك العديد من الطرق لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي منهجية المصروفات، ومنهجية الإنتاج، ومنهجية الدخل، وعند احتساب كل منها بالشكل الصحيح، يجب أن تعطي نفس النتيجة.

خطوات قياس مؤشر أسعار المستهلك:

١. تحديد السلة والأسعار التي يشتريها المستهلك المتوسط
٢. ايجاد أسعار كل من السلع والخدمات في السلة لكل نقطة زمنية
٣. استخدام بيانات الأسعار لحساب تكلفة سلة السلع والخدمات في فترات زمنية مختلفة
٤. اختيار سنة الأساس وحساب المؤشر

تعيين سنة واحدة كعام الأساس، مما يجعله معيارا للمقارنة مع السنوات الأخرى .وحساب المؤشر عن طريق قسمة سعر السلة في سنة محددة بسنة الأساس x ١٠٠

مؤشر أسعار المستهلك = سعر سلة السلع والخدمات /سعر سلة سنة الأساس = x ١٠٠

مؤشر العجز الكلى: هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات. وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى تزايد الدين العام. وفي الحالة الأخرى، أي حينما تزيد الإيرادات على النفقات، يُقال إن الميزانية تعرف فائضا. وتقوم الحكومة إما بترحيل هذا الفائض إلى ميزانية السنة القادمة على شكل إنفاق إضافي، أو تحوله إلى ادخار وتوظفه في أسواق المال أو في إنشاء صندوق سيادي. لا يمكن الخلط بين عجز الميزانية والمديونية العمومية، حيث أن العجز عبارة عن تدفق من حصيلة ميزانية سنة مالية واحدة، أما الدين العام عبارة عن مخزون متراكم لعدة سنوات من العجز. يتميز العجز العام عن العجز في الميزانية بأنه أعم وأشمل لأنه يضم عجر الميزانية بالإضافة إلى عجز في المجالس المحلية والجهوية وعجز صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.(Hunted, Steven and others, 1995, 296-297)

يعتبر زيادة الإنفاق الحكومي ومحدودية الموارد من أسباب العجز في ميزانيات الدول، وهذين السببين يؤديان إلى ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة. كما يؤدي ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة إلى ارتفاع الأسعار، والذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجر. أما ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية، ومن ثم على ادخارهم. يمكن إصلاح عجز الموازنة باللجوء إلى برامج الإصلاح والتنمية الذاتية ويكون الهدف من هذه البرامج ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات

الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك. كما يمكن ترشيد النفقات العامة للحد من الإسراف في كافة المجالات لتحقيق النمو المنشود. ويمكن للدول اللجوء إلى القروض: أما الداخلية التي تكون عبارة عن إصدار سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة. (طه، طارق، ٢٠١٠، ٥٩)

أما الخارجية فتهدف إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الميزانية العامة، نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية. لكن من الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي. تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد، سيفوق حجم العائدات من هذه القروض. (Hunted, Steven and others, 1995, 298- 299)

المبحث الثاني:

المؤشرات الاجتماعية لقياس النمو والتنمية الاقتصادية

التنمية ببعدها الاجتماعي في الوقت المعاصر أهمية كبيرة وضرورية للفرد والمجتمع، لِما لها من دور بارز في نمو وتقدم المجتمع وازدهاره وتحقيق أمنه واستقراره، فيؤدي ذلك إلى شعور الأفراد بوجود الدولة في سبيل رفعة المجتمع وتقدمه وازدهاره، ويؤدي إلى شعور الأفراد بالوجدان الجمعي، وتسهم التنمية الاجتماعية أيضًا في تحقيق الأمان في المجتمع.

في هذا المطلب عملنا على بيان واقع المؤشرات الاجتماعية، ولاحظنا أنه بالرغم من بعض الاختلافات الطفيفة إلا أننا لمسنا التقارب الكبير بين مختلف البنود والمؤشرات الدالة على مظاهر التنمية الاجتماعية وخاصة في التصنيفات التي تقيمها الهيئات العالمية والتي تعبر أكثر حيادية، حيث سجلت مراتب مقبولة أحيانا ومتوسطة أحيانا أخرى.

لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد وإنما تعددت النظرة إليها. وقد أكد هوبهاويس (Hobhouse) * على دراسة العلاقات الاجتماعية فالتنمية الاجتماعية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة.

عموما المؤشرات الاجتماعية هي العمل على تنمية العلاقات التي يقوم عليها المجتمع، والعمل على رفع مستوى الخدمات التي تؤدي إلى تأمين احتياجات الفرد ورغباته، والعمل أيضًا على تحسين المستوى الثقافي، الصحي، والتعليمي، والعمل على زيادة قدرته في فهم مشاكله، وانخراطه مع أفراد المجتمع، للوصول إلى حياة أفضل.(شلبي، ثروت محمد، ٢٠١١، ١٤)

أهداف **المؤشرات الاجتماعية:** هناك العديد من الأهداف التي ترتكز عليها المؤشرات الاجتماعية، والتي تعزز بدورها مفهوم التنمية الاجتماعية، وتتحقق هذه الأهداف عبر مراحل التخطيط الاجتماعي الجيد والمنظم

علاقة المؤشرات الاجتماعية بالمؤشرات الاقتصادية: هناك علاقة وثيقة بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية، حيث أن التنمية الاقتصادية هي عملية التحول الهيكلي مع الابتكار التكن ولوجي المستمر ورفع مستوى الصناعة، مما يزيد من إنتاجية العمل، ويرافق التحسينات في البنية التحتية والمؤسسات، مما يقلل من تكاليف المعاملات، ويسبب التنمية الاجتماعية. (الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، ٢٠٠٥، ٥٩)

والدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد. وما لم يكن معدل التنمية مرتفعًا، فإن هذه الدول قد تعاني من زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد، الركود والبطالة لأمد طويل. في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبًا ملحًا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرّف والحد من التبعية. تعد العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب إشعالا للصراعات داخل البلدان. ومن ثم على استراتيجيات التنمية السعي لتحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية. (أبو جودة، إلياس، ٢٠٠٥، ١١)

إذن التنمية الاجتماعية تؤكد على أهمية الاتجاه التكاملي في التنمية، فالتنمية الاجتماعية لها أثر وعائد على التنمية الاقتصادية حيث تحقق على المدى القريب أهداف اجتماعية مباشرة، وعلى المدى البعيد أهداف اقتصادية غير مباشرة، أيضا نجد أن التنمية الاقتصادية لها أثر وعائد على التنمية الاجتماعية فهي تحقق أهداف اقتصادية على المدى القريب وأهداف اجتماعية غير مباشرة على المدى البعيد، مما يؤكد على أهمية العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. (السروجي، طلعت مصطفى، ٢٠٠١، ٣٦)

الوضعية الديموغرافية والاقتصادية العامة: نتناول في هذا البند حجم وكثافة السكان في كلا البلدين بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية المهمة المتعلقة بالفرد الواحد في بلدان مختلفة، وهذه كأدنى معلومات تخبرنا عن الوضعية الاقتصادية العامة في البلد.

نمو عدد السكان: وفقا لدراسة أعدها المعهد الوطني الفرنسي للدراسات الديموغرافية على مؤشرات ديموغرافية استخدمت في الإصدارات السابقة، منها مساحة الأرض وعدد السكان التقديري في منتصف عام ٢٠٢٢ ومعدلات المواليد والوفيات ومعدل وفيات الرضع وإجمالي معدل الخصوبة والنسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٦٥ عامًا ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث.

ووفقًا لنتائج التقرير، تعتبر الدول السبع المأهولة بأعلى عدد من السكان هي الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا وباكستان ونيجيريا والبرازيل، ليبلغ إجمالي عدد سكان هذه الدول ٤.١ مليار نسمة، أو أكثر من نصف سكان العالم المقدر بنحو ٨ مليارات.

وهذه نظرة على مقارنة الكثافة السكانية في المنطقة العربية حتى المنصف الأول من ٢٠٢٢ وتقديرات عام ٢٠٥٠.

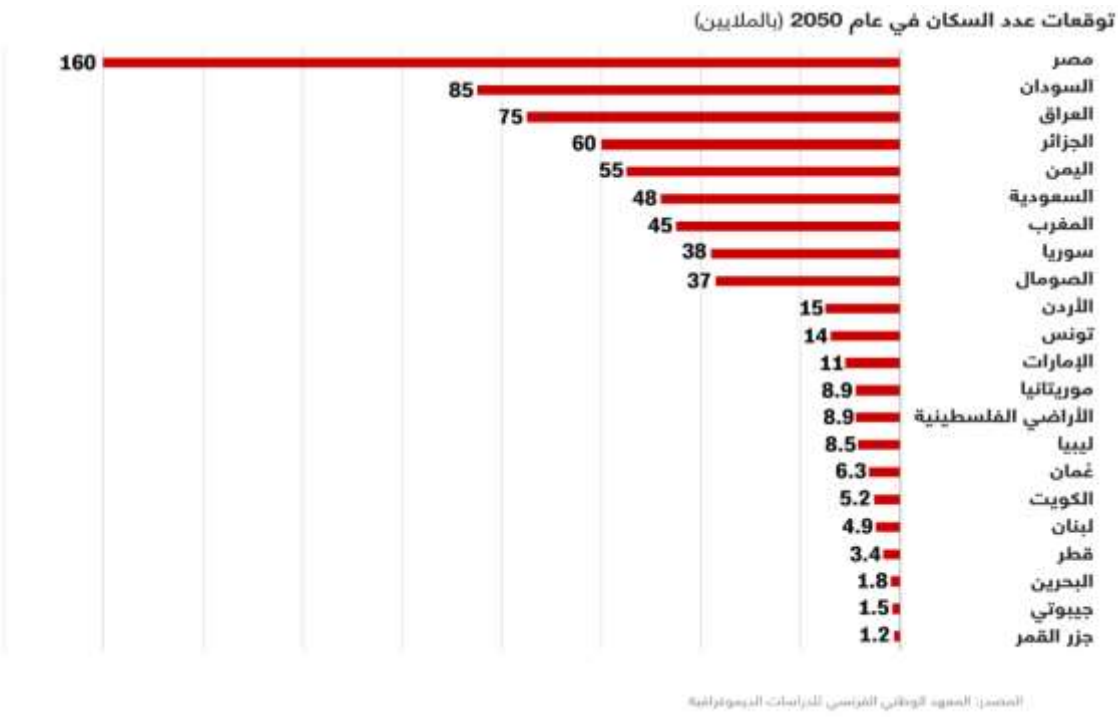

إجمالي الناتج المحلي الخام للدول: يعتبر إجمالي الناتج المحلي واحدا من أكثر المعايير استخداما في مجال الاقتصاد الكلي، ولكن هذا المصطلح كثيرا ما يساء فهمه أو يتم استخدامه في غير سياقه. (Davis, K., 2020, 309)

ويعد إجمالي الناتج المحلي واحدا من أهم الأرقام عند دراسة الاقتصاد الكلي، وهو واحد من التخصصات الاقتصادية التي تهتم بدراسة المؤشرات الكبرى، ويدخل هذا المعيار ضمن المحاسبة العامة للدول، وهو ما يجعله ضروريا لفهم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية بين الدول. (سدني، كونتز، ٢٠١٠، ٢٦٧)

وعلى سبيل المثال، إذا كانت الأنشطة التجارية الموازية وغير النظامية تمثل جزءا كبيرا من إجمالي الناتج المحلي، فإن المؤسسات المالية لن تتمكن من السيطرة على الدورة الاقتصادية وتأمين السير الصحيح لعجلة الاقتصاد، وتغطية النفقات الحكومية. (صبري، وفاء أحمد كمال، ١٩٨٢، ١٤٣) إضافة إلى ذلك، فإن إجمالي الناتج المحلي هو مؤشر مادي بحت، ولا يمكّننا من قياس جودة الحياة في بلد معين، أو مدى سعادة وراحة السكان، كما أن هذا المؤشر لا يأخذ في الحسبان المعيار البيئي والتبعات السلبية للنشاط الاقتصادي التي ستكلف أموالا طائلة في المستقبل.

وهنالك بعض البدائل التي تم اقتراحها، مثل إجمالي الناتج المحلي الأخضر الذي يقوم بخصم كلفة الضرر البيئي الذي يسببه استغلال الموارد الطبيعية. ولكن الحل الأسهل هو النظر لأنواع مختلفة من الأرقام والإحصاءات، للحصول على فكرة عامة وأكثر موثوقية، وهذه الأرقام هي: (عيد، إبراهيم حسن، ١٩٩٠، ٤٥)

- مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس إجمالي الناتج المحلي للفرد، ومستوى التعليم لدى السكان وأمل الحياة عند الولادة.
- مؤشر جيني الذي يقيس الفرق بين الأثرياء والفقراء في بلد معين، ويقدم رقما يتراوح بين صفر ومئة، وكلما اقترب الرقم من الصفر فهذا يعني الاقتراب من المساواة، وكلما اقترب الرقم من المئة فهذا يعكس التفاوت الاجتماعي.

ويري الباحث عدم الخلط بين مفهومي الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس مجموع البضائع والخدمات التي أنتجها ذلك البلد (حتى خارج حدوده)، وإجمالي الناتج المحلي الذي يمثل قياس السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود البلد.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام: أصدر البنك الدولي التصنيف الجديد لاقتصادات الدول حول العالم مقسمة إياها لأربع مجموعات، دول ذات دخل منخفض (أقل من ١٠٨٥$)، متوسط أدنى (١,٠٨٦$–٤,٢٥٥$)، متوسط أعلى (٤,٢٥٦$–١٣,٢٠٥$)، ودخل مرتفع (أكثر من ١٣,٢٠٥$). يتم تحديث التصنيفات كل عام في ١ يوليو وتستند إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للعام السابق. (Daly, H.E., 1996, 55)

وللعام الحادي عشر على التوالي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في لبنان في عام ٢٠٢١، وشهدت البلاد أيضًا انخفاضًا حادًا في سعر الصرف. وإثر ذلك أصبحت لبنان من فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، بعد أن كانت من الدول ذات دخل متوسط أعلى منذ ما يقرب من ٢٥ عامًا، حسب تصنيفات البنك الدولي الجديدة لمستوى الدخل لعام ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣. (العيسوي، فايز محمد، ١٩٩٦، ١٦٢)

تصنيف الدول العربية حسب مستوى الدخل التابع للبنك الدولي 2022-2023

الدول العربية ذات الدخل المرتفع	الدول العربية ذات متوسط الدخل الأعلى	الدول العربية ذات متوسط الدخل الأدنى	الدول العربية ذات الدخل المنخفض
الكويت	العراق	المغرب	سوريا
السعودية	ليبيا	مصر	اليمن
قطر	الأردن	لبنان	الصومال
البحرين		جزر القمر	السودان
عمان		موريتانيا	
الإمارات		تونس	
		الجزائر	
		جيبوتي	
		الأراضي الفلسطينية	

المصدر: البنك الدولي - تصنيفات دول العالم حسب مستويات الدخل للعام المالي 2022-2023

معدل البطالة: تعد المنطقة العربية موطنا لأعلى معدلات البطالة بين صفوف الشباب في العالم، وهي بحاجة إلى توفير أكثر من ٣٣.٣ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠، كي تكون قادرة على استيعاب العدد الكبير من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

ويشمل ذلك تعزيز أنظمة التعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب على المهارات والتعليم الفني والمهني، وتعزيز الروابط بين التعلم وسوق العمل، وتعزيز السياسات واستكشاف الفرص مع القطاع الخاص لخلق فرص العمل ودعم ريادة الأعمال لدى الشباب، حسب ما ذكرت منظمة اليونيسيف التي أكدت أن مناهج التعليم الحالية في المنطقة العربية لا تزود الشباب بالمهارات الكافية لتحقيق النجاح في اقتصاد اليوم. (عبد الحكيم، محمد سيد وآخرون، ١٩٦٢، ١٤٤)

ويبلغ معدل بطالة الشباب في المنطقة ضعف المعدل العالمي تقريبا، وقد نما بمعدل ٢.٥ مرة أسرع من المتوسط العالمي. وحسب استطلاع للأمم المتحدة، سجلت المنطقة العربية معدل بطالة بنسبة ١٢% عام ٢٠٢٢، وهو الأعلى في العالم. (دويدار، محمد حامد، ١٩٨٨، ٥٧– ٥٨)

أنظمة تعليم لا تنسجم مع سوق العمل:

لا تتوافق أنظمة التعليم الموجودة حاليا في معظم الدول العربية مع سوق العمل المتطور وطبيعته المتغيرة، فهي لا تزود الشباب بالمهارات الكافية التي تعتبر بالغة الأهمية لتحقيق النجاح في اقتصاد اليوم الذي هو اقتصاد معرفي بالدرجة الأولى.(العيسوي، إبراهيم، ٢٠٠٠، ٨٤)

وتشمل المهارات الجديدة المطلوبة: التواصل، والإبداع، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعاون، والقدرة على التعامل مع متطلبات الأتمتة الجارية على قدم وساق في العالم وتحدياتها المختلفة. فحسب دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي، سيرتفع معدل الاعتماد على الآلات في كافة أنواع الوظائف إلى ٥٢% بحلول عام ٢٠٢٥. (شعباني، إسماعيل، ١٩٩٩، ٦٤– ٦٥)

حيث أن العمال الذين سيحتفظون بأدوارهم في السنوات الخمس القادمة سيتعين على نصفهم تعلم مهارات جديدة، مشيرة إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيقسم أصحاب العمل أعمالهم بالتساوي بين البشر والآلات.

معضلة الفساد:

أصدرت الهيئة الدولية لمراقبة الفساد مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٢، الذي يراجع سجل الأداء في الشفافية ومكافحة الفساد في ١٨٠ دولة حول العالم.

وتراجعت غالبية الدول العربية في ترتيبها، إذ انخفض متوسط المنطقة إلى مستوى جديد بلغ ٣٨ من أصل ١٠٠ على مقياس تشير فيه درجة الصفر إلى دولة شديدة الفساد.

واحتلت سوريا المركز الأول عربيا ضمن ترتيب الدول الأكثر فسادا في المنطقة، تلتها اليمن، وليبيا والعراق ولبنان ومصر والجزائر والمغرب وتونس والكويت وسلطنة عمان والبحرين والأردن على التوالي، في حين سجلت دول الإمارات وقطر والسعودية أفضل المعدلات في مكافحة الفساد ضمن دول المنطقة، حسب ما ذكر موقع "المونيتور."

وتدرك الدول العربية أن الفساد يشكل أكبر عقبة أمام تحقيق التنمية، وهو أشبه بالوباء الذي يكلف اقتصادها مليارات الدولارات سنويا في غياب إرادة سياسية جادة للتغيير والإصلاح، ومشاركة فاعلة من المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مما يفاقم عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ويعوق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، حسب ما ذكرت الجزيرة نت في تقرير سابق لها (الهيتي، نزاد عبد الرحمن، ٢٠٠٦، ٢٢)

اقتصاديات مركزية:

تبنت معظم الدول العربية مسارا تنمويا تقوده الدولة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين، أصبحت الحكومات العربية جهة توظيف رئيسية للقوى العاملة، وهو ما أدى في النهاية إلى خلق أجهزة حكومية مترهلة، مع غياب قدرتها على استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب التي تدخل السوق كل عام.

وأدى هذا المسار إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانخفاض المهارات، وزيادة أوقات الانتظار الطويلة بين التخرج والحصول على أول وظيفة في القطاع العام.

مؤشر الفقر البشري :(Human Poverty Index) بينما يقيس مؤشر التنمية البشرية متوسط الانجاز، يقيس مؤشر الفقر البشري (HPI -1) أوجه الحرمان من حيث الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، ويقيس مؤشر الفقر البشري الفقر في أربع جوانب أساسية في حياة الناس وهي:

- القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة.
- المعرفة.
- الإمدادات الاقتصادية.
- المشاركة في الحياة الاجتماعية.

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد :(Multidimensional Poverty Index): اختار الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أبعـــــاد لقيـــــاس الفقـــــر هـــــي: التعلـــــيم والصـــــحة ومســـــتوى المعيشـــــة. (http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi_2019_table_1.pdf)

التضخم هاجس الفقراء، والطبقة المتوسطة: التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين يعكس نسبة التغير السنوي في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة سلع وخدمات قد تكون ثابتة أو متغيرة في فترات محددة، على سبيل المثال سنويًا. وعادة ما تُستخدم صيغة لاسبير. وبيانات التضخم هي معدلات للعام بكامله، وليست بيانات نهاية الفترة.

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الخام: الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي هو إجمالي الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التعليم مُعبَّ رًا عنه بنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي في سنة معينة. والإنفاق العام على التعليم يشمل الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية العامة والخاصة وإدارة العملية التعليمية، والتحويلات/الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة الطلاب/الأسر وغيرهم من الكيانات الخاصة.

الفساد كمعيق للتنمية الاجتماعية: يعد الفساد أكبر الهواجس لمختلف الأنظمة سواء المتقدمة أو المتخلفة ويكاد يكون العامل الأكثر حضورا عند التكلم عن الخطط التنموية خاصة في دول العالم الثالث، ومن بينها مصر والجزائر، لذلك في هذا البند نتناول أحد أهم المؤشرات الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وهو مؤشر مدركات الفساد.

مؤشر مدركات الفساد :Corruption Perception index (CPI): هو مؤشر سنوي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام ١٩٩٥ ويصنف المؤشر الدول "حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي" حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من اجل المصلحة الشخصية. ويأخذ هذا المؤشر مجالا يتراوح بين ٠ و١٠٠، حيث تعبر القيمة ١٠٠ هي القيمة المثالية.

أثر الفساد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: يؤثر الفساد على فرص الاستثمار والإنفاق العام ويؤدي إلى هدر الأموال وانخفاض الدخل وسوء توزيع الثروة، فالتنمية تعتمد على موارد أولية وزيادة

الإنتاج وتطوير مهارات الإنسان وهذا يتحقق بنمو اقتصادي وتشجيع الصناعة والابتكار وتحسين المعيشة.

كما يؤثر الفساد على الاستقرار الاجتماعي ويؤدي إلى انهيار القيم الأخلاقية وانتشار البطالة والفقر وهذا يتنافى مع أهداف التنمية فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الفساد يشكل عائقا أمام التنمية ويحول الموارد بعيدا عن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وضمان التنمية فهو جريمة تستلزم التعاون الدولي لمحاربتها، الفساد يؤدي إلى تردي مستوى الخدمات الاجتماعية ويزيد من معدلات الجريمة ويؤثر على تفعيل دور العدالة واستقلالية القضاء في المحاسبة، كما أنه يزيد من تكلفة الخدمات العامة ويقلل جودتها. بني يحيى، سامية، ٢٠٢١، ١٢٢)

الخاتمة:

تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ منحى آخر يعرف باسم التنمية البشرية، أي ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل أيضا باعتباره غاية التنمية ويكون الهدف هو تحسين نوعية حياة الإنسان وضمان توزيع أفضل للدخل، مع رفع مستواه العلمي والصحي، وهو ما يهدف إليه تقرير التنمية البشرية حيث يؤكد التقرير على الربط الجدلي بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يكون النمو وسيلة والتنمية غاية، أي أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية وعلى ذلك تكون التنمية البشرية هي تنمية الناس بالناس وللناس، وهذا ما سعت لتحقيقه الكثير من الدول في العالم للوصول إلى التنمية.

النتائج:

أسفر تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتقييم مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية التي تتضمنها رؤية التنمية (٢٠٣٠) عن استخلاص النتائج الآتية:

١. يواجه أغلب الدول العربية تحديات تتعلق بالندرة النسبية للموارد الطبيعية في مواجهة المتطلبات التنموية المتزايدة، والتي يزيد من حدتها زيادة النمو السكاني بمعدلات تفوق قدرة الموارد على استيعابها. يضاف إلى ذلك محدودية مصادر تمويل التنمية سواء المحلية أو الخارجية لتتسع فجوة تمويل التنمية في المنطقة إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً.
٢. رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إلا أن مؤشرات دول المنطقة تشهد تراجعاً في العديد من المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على

الفقر، وتوفير فرص عمل لائقة للجميع، وتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج تلبي متطلبات الاستدامة، وتشجيع الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتقليل فجوة التنمية بين دول العالم.

٣. يمثل الاستثمار في الموارد البشرية ورأس المال غير المادي طوق النجاة للمنطقة العربية حتى تتمكن من الخروج من دائرة الدول الأقل نمواً والالتحاق بركب التنمية. ذلك أن الاستثمار في العنصر البشري وتنمية الموارد غير المادية من خلال التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتنمية البنية المؤسسية والإدارة الجيدة لرأس المال غير الملموس محلياً وإقليمياً يمكن أن يعوض القصور في الإمكانات المادية لأغلب دول المنطقة.

٤. تنطوي عملية التنمية في المنطقة العربية على كثير من الفرص غير المستغلة، والتي يمكن الاستفادة منها إذا تم تنسيق السياسات وصياغة الخطط الإنمائية على مستوى إقليمي تزامناً مع المستوى القطري، سواء فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد المادية أو الإدارة الجيدة للموارد غير المادية، ذلك أن العلاقة التكاملية بين الدول العربية في مجالات الإنتاج والتجارة الخارجية، والتعليم، والتوظف، والاستثمار.. وغيرها سوف تسهم بلا شك في تعزيز قوة الاقتصاد العربي وتعزيز فرص اندماجه في الاقتصاد العالمي وتحسين الوضع التنافسي للمنطقة العربية دولياً، وهو ما ينعكس بدوره على قدرة دول المنطقة على تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة..

التوصيات:

في ضوء النتائج المشار إليها يمكن استخلاص عدد من التوصيات، في مقدمتها ما يلي:

١. ينبغي أن تمثل تنمية وإدارة رأس المال غير المادي والتخصيص الأمثل للموارد البشرية والمعرفية هدفاً رئيسياً أمام متخذي القرار وصناع السياسات الإنمائية في الدول العربية، على أن يتم التخطيط لسياسة موحدة للمنطقة تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانات المختلفة لكل دولة على المستوى الإقليمي، تزامناً مع تفعيل دور الموارد البشرية من خلال تطوير كفاءة كل من المنظومة التعليمية والصحية وإتاحة فرص التدريب لإكساب الأفراد المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، على أن يتم التعاون إقليمياً لإعداد برامج تدريبية مشتركة على مستوى المنطقة ككل.

٢. دعم الابتكار وتوطين التكنولوجيا من خلال التركيز على تطوير البحث العلمي وتسهيل عملية تبادل المعلومات، وهو ما ينعكس بدوره على الوضع التنافسي للمنطقة العربية عن طريق زيادة

الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات وتطويرها لتحسين تنافسية المنتج العربي في الأسواق العالمية.

٣. توفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية، وذلك من خلال تقوية الأطر المؤسسية والاستثمار في مشروعات البنية التحتية بما يعمل على تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي ودعم القطاع الخاص مع التركيز على تذليل العقبات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستغلال قدرة ذلك القطاع على تنويع الإنتاج والصادرات وتوليد قيمة مضافة عالية وتحسين الكفاءة الإنتاجية. يضاف إلى ذلك ضرورة إصلاح القطاع الإداري ومواجهة الفساد وتطبيق ممارسات أفضل في الإدارة والحوكمة، تزامناً مع العمل على استقرار الأوضع الاقتصادية والسياسية في المنطقة لما له من انعكاسات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على تحقيق أهداف التنمية.

٤. العمل على تصميم خطط تنموية هدفها الربط بين تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية.

٥. الخبرة والمهارة من خلال التدريب والتهيئة.

٦. الاستفادة من استقطاب أصحاب الكفاءات والخبرة والطاقات الإبداعية.

٧. إعادة النظر في المناهج الدراسية والتخصصات بما يتناسب مع الحاجة العملية في سوق العمل.

٨. تدريب الشباب والخريجين الجدد ووضع خطط للارتقاء بهم.

٩. تشجيع الشباب ودعمهم على إنشاء المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

١٠. على الدولة الربط بين سياسة التخطيط الإنمائي وبين سياسة التخطيط للمورد البشري.

١١. وضع الاستراتيجيات المتطورة لتلبية متطلبات سوق العمل وفق منظور علمي.

١٢. إتاحة الفرص العديدة للموارد البشرية للتعرف على طاقاتها الكامنة وتنميتها وتوظيفها.

١٣. تشجيع الأفكار المحلية للشباب والتخلي عن استراد الأفكار البالية من الدول الأجنبية لأنها لن تعطينا إلى البقايا.

١٤. العمل على إيجاد قيم ومبادئ وأفكار تنموية من مصادرنا القرآنية والتمسك بها قدر المستطاع، وتعليمها للأجيال اللاحقة.

١٥. قيام الجامعات العربية بإدراج التنمية البشرية كمقياس يدرس في كل التخصصات دون استثناء كونها ترتبط بمجال الصحة والتربية والتعليم، وبالدخل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم العيسوي. التنمية في عالم متغير. دار الشروق مصر، ٢٠٠٠.

إبراهيم حسن عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي (مصر: دار المعرفة، ١٩٩٠م).

أحمد محمد العدلي، (الاقتصاد الكلي) النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

إسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية، صنف ٠٤٦/ ٣ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر.

إلياس أبو جودة (٢٠٠٥) "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية" مجلة الجيش، العدد ٢٠، لبنان.

د. إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨

د. إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨.

التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٠٢٥٢، ص.

ثروت محمد شلبي "التنمية الاجتماعية" مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، ص ١٤.

الرابط: /٢٠/ منظمة الشفافية الدولية، على الخط، ٢٠٢١-https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights

سامية بن يحي اوت المركز الديمقراطي العربي، على رابط ٥١ ٢٠٢١ https://democraticac.de/?p=48561

د. شعبان الطاهر الأسود/علم الاجتماع السياسي/الدار المصرية اللبنانية/القاهرة/١٩٩٩) ص٩٨

صبري، وفاء أحمد كمال إبراهيم، ١٩٨٢م، نموذج سكاني إنمائي لدراسة التغير السكاني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى التجربة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ص ١٤٣.

د. طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية.

طلعت مصطفى السروجي (٢٠٠١) التنمية الاجتماعية –المثال وال واقع" مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، ص٣٦.

عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص:

العيسوي، فايز محمد، ١٩٩٦م، أسس الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

كونتز، سدني، ب، ت، النظريات السكانية وتفسيرها الإقتصادي، ترجمة أحمد إبراهيم عيسى، دار الكتاب العربي، ص٢٦٧.

ليوناردو موبهوس Leonard Mobhouse 1864-1929 (عالم إجتماع ومنظر سياسي بريطاني).
محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، " النظرية الاقتصادية الكلية"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٧،302.
محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مجدي محمود شهاب، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت، ١٩٨٨.
محمد سيد عبد الحكيم، محمد صبحي، ١٩٦٢م، السكان ديموجرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية.
د. محمد محمود الأمام / محددات الاداء الاقتصادي /مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت ١٩٩٠.
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي/التنمية المستدامة في المنطقة العربية/مجلة الجندول/ العدد٢٥ نوفمبر٢٠٠٥ السنة الثالثة. ص٥٩
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي/مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة/مجلة علوم إنسانية/العدد٣١/٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Daly, H.E. (1996)، Beyond growth: The economics of sustainable development, Boston: Beacon Press.

Jean-Lucas Biacabe, (1998)، " La croissance économique: du réel au potentiel: les indicateurs économiques en question", cahier Français nº 286, Mai. - juin., P. 20.

John Teresho, “The Dawn of E- Manufacturing”, Industry Week. Com (Feb. 2000).

K. Davis The Sociology of Demographic Behavior, in Merton, et al., Sociology today, Basic Book, inc., New York, p, 309

Multidimensional Poverty Index: developing countries, on line: 11/08/2020: http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi_2019_table_1.pdf

Steven Hunted, Michael Mealier, International Economies, (3rd Edition, Harper Collins college publishers, 1995)، PP 298 299.

Steven Hunted, Michael Mealier, International Economies, (3rd Edition, Harper Collins college publishers, 1995)، PP 296 – 297.